حوليات آداب عين شمس المجلد 51 (عدد يوليو – سبتمبر 2023)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

مستوى الأمن ومقتضيات الأمن المستدام في المجتمع الكويتي وفقاً لوجهة نظر العاملين لدى أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية وعلاقته ببعض المتغيرات

د. خالد مخلف الجنفاوي*

عقيد الدكتور– أستاذ مشارك علم الاجتماع والجريمة بأكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت
K_jnfaw173@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/06/15
تاريخ قبول البحث: 2020/07/07
تاريخ النشر: 2023/09/30

المستخلص:

تهدف هذه الدِّراسة إلى التَّعرُّف على مستوى الأمن ومقتضيات الأمن المستدام في المجتمع الكويتي وذلك من وجهة نظر العاملين في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية. تم جمع البيانات المطلوبة من عينة عمدية حجمها 100 مفردة من العاملين في هذه الأكاديمية بواسطة استبانة تم قام الباحث بتوزيعها عليهم وجمعها منهم بواسطة اليد. والدراسة من نمط الدراسات الوصفية التحليلية ، واتَّبعت منهج المسح الاجتماعي.

هذا وقد خَلُصت الدِّراسة إلى أنّ مستوى الأمن ومقتضيات الأمن المستدام كان مستوي متوسط. وتوصي الدِّراسة بإشراك العاملين بأكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بدورات تدريبية مرتبطة بموضوع الأمن المستدام (من حيث التعريف والأهداف والأهمية والمؤشرات وكيفية التحقيق ...). كذلك أوصت الدراسة بزيادة البحوث والدراسات العلمية المرتبطة بموضوع الأمن المستدام ، إذ تبيَّن بأنّ البحوث والدراسات في هذا المجال نادرة.

الكلمات المفتاحية:

الأمن، التنمية المستدامة ، الأمن المستدام.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2023.

مقدِّمة:

كان الأمن Security ولا يزال في صدارة اهتمامات المجتمعات باعتباره العامل الجوهري الـذي يحفـظ الوجود الإنساني ويمنح الحياة الكريمة للفرد بما يتفق والفطرة التي فطر الله عليها الإنسان وهي غريزة البقاء التي تتطلب تفعيل غريزة الدفاع؛ وتبعاً لذلك شهدت متطلبات تحقيق الأمن تطوراً ملحوظاً، حيث تنوعت أساليبه بتنوع الوسائل التي توصل إليها الإنسان منذ العصور البدائية إلى العصـر الحـديث عصـر تكنولوجيـا الاتصـالات والمعلومات.

وجوهر الأمن هو التحرر من الخوف، فإن هذا الخوف يتضمن في طياته العديد من القضايا التـي باتـت مؤتمرات العالم وندواته تؤكد عليها وفي مقدمتها القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئيـة والثقافيـة والأمنيـة والسياسية، حيث عجزت الدولة بكافة قدراتها عن ملاحقة تلك القضايا وإيجاد الحلول الناجزة لها إلا مـن خـلال تبني مفاهيم جديدة تجمع بين الأمن والتنمية في صورة مستديمة(خالد: 2019).

هذا وأدت الإخفاقات التي شهدتها العديد من الدول النامية في تحقيق تنمية الاقتصادية والسياسية والصـحية والبيئة وتخصيص أفضل للموارد إلى إدراك الدول والمنظمات الدولية المانحة أنـه علـى الـرغم مـن تـدفق المساعدات المالية والفنية بشكل مستمر على هذه الدول فإن معدلات النمو فيها مازالت منخفضة. بعبارة أخرى لم تحقق المساعدات الاقتصادية الأهداف التي قدمت من أجلها. وهو الأمر الذي دفع المجتمـع الـدولي بمؤسسـاته الرسمية وغير الرسمية إلى التفكير في مناهج جديدة تسـاعد علـى تحقيـق تنميـة مسـتدامة sustainable development بشكل أفضل.

كما وتعتبر التنمية المستدامة الحل الأفضل والأمثل لعلاج كافة قضايا المجتمع، فإن هذه التنمية لا يمكن أن يكون لها وجود حقيقي وفعال في ظل افتقاد الأمن، وإذا كان الاقتصاد هو دعامة التنمية ومرتكزها الرئيس (Paverd & et.al. :2019).

هذا ويُعدّ الأمن والاستقرار من المرتكزات الأساسية لبنيان المجتمع وتماسكه، وهو ما يحتاج الى قيام مؤسسات حكومية ترعى ذلك، إلا أن الجديد في تلك المؤسسات خروجها من دائرة التقليدية إلى المفهوم الحديث للأمن المستدام؛ وذلك من خلال مشاركة كافة مكونات المجتمع الرسمية وغير الرسمية.

وتأتي هذه الدراسة لأجل تسليط الضوء على هذا الواقع من خلال دراسة علمية ميدانية ، كمحاولة منها في التعرف على مستوى الأمن ومقتضيات الأمن المستدام في المجتمع الكويتي وفقاً لوجهة نظر بعض العاملين لدى أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية وعلاقته ببعض المتغيرات. وفي نهاية الدراسة سيتم تقديم جملة من النَّتائج والتَّوصيات.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تأتي هذه الدراسة انطلاقاً من توصية دراسة رشو خالد (2019) بعنوان: دور الأمن البيئي في التأسيس لمقاربة التنمية المستدامة ؛ ودراسة (Paverd..et..al, 2019) بعنوان: الأمن والأمن المستدام ، تحديات وفرص ؛ ودراسة الشاذلي بيه الشطي (2018) و(2019) بعنوان: التنمية المستدامة والأمن المستدام ، وتأكيدًا على ما وَرَد فيها من ضرورة انطلاق نهج جديد من الدراسات المتعلّقة بموضوع الأمن المستدام.

وقبل إلقاء الضوء علي موضوع الأمن المستدام لابد من توضيح معني كل من الاستدامة والتنمية المستدامة لما لهما الفضل في ظهور مفهوم الأمن المستدام. فكلمة الاستدامة Sustanabilty هي مصطلح بيئي ، ظهر منذ ثمانينيات القرن العشرين ، يصف كيف تبقى الأنظمة الحيوية متنوعة ومنتجة مع مرور الوقت. والاستدامة بالنسبة للبشر هي القدرة على حفظ نوعية الحياة التي نعيشها على المدى الطويل وهذا بدوره يعتمد على حفظ العالم الطبيعي والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية والترشيد في استخدام الموارد وإعادة تدويرها (Winter: 2007).

والاستدامة قد تكون: استدامة بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية أو أمنية (Pearce & Atkinson: 1998).

أما مفهوم التنمية المستدامة sustainable development كما عرفته مفوضية الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في 20 مارس 1987 بأنها التنمية التي تفي باحتياجات الوقت الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة (United Nations Environment and Development Commission: 1987). بمعني أن التنمية المستدامة هي عملية إدارة وحماية الموارد الطبيعية والموارد البشرية لتحقيق احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية دون استنزاف الموارد الطبيعية.

وبالنسبة للأمن المستدام فهو مفهوم يستند علي إدماج أبعاد اقتصادية ودفاعية ودبلوماسية وتنموية في الأمن https://alrai.com/article/348658 . والأمن المستدام من منظور نهج التنمية المستدامة هو مسؤولية مجتمعية تتطلب مشاركة المؤسسات الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني (المشاركة الشعبية) وخاصة الجمعيات الأهلية أو التطوعية والقطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويشير الشطي (2019 ، 118) إلي أن الأمن المستدام يقصد به تحقيق أمن إنساني مستمر عبر الـزمن ، ومنتشر في كل المجتمعات البشرية التي أصبحت مترابطة فيما بينها أكثر من أي وقت مضي بفضـل الثـورات التكنولوجية في مجال المواصلات والاتصال وعولمة الاقتصاد التي جعلت الكوكب عبارة عن قرية واحدة.

وتشير جماعة أكسفورد للبحث Oxford Research Group (2017) بأن الأمن المستدام يتعامل بطريقة مختلفة وجديدة مع المخاطر البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خـلال الاهتمـام بـالمنهج الوقـائي الاستباقي في منع وتجنب المخاطر والجريمة ، وليس التركيز فقط علي المنهج العلاجي الـذي ينتظـر حـدوث المخاطر والجريمة ثم التحرك لمواجهتها بعد وقوعها من خلال استخدام القوة. إن استخدام القوة فقط في العصـر الحديث لا يعد قادرا علي مسايرة كل المخاطر والجرائم التي تزعزع أمن المجتمعات.

ويشهد الأمن المستدام في الوقت الحالي اهتماماً متزايداً وخصوصاً في ظل الكثير من التحـديات الأمنيـة؛ ونتيجة إحدى سلبيات العولمة. أيضا تم اختيار موضوع دراسة الأمن المستدام بعد الاطّلاع على نتائج عدد مـن البحوث والدِّراسات السَّابقة وتوصياتها؛ كدراسة (الجبوري: 2019) على سبيل المثال، فركزت هذه الدراسة على ضرورة البدء بدراسات تجريبية مرتبطة بالأمن المستدام، كما أن انعدام الاهتمام بذلك؛ يعتبر مسوغاً لانطـلاق الدراسة الحالية للتعرف على مستوى مقتضيات الأمن المستدام وتحديداً لدى المجتمع الكويتي من خلال دراسـة علمية متخصصة. ، كما يمكن صياغة مشكلة الدراسة في شكل مجموعة من التساؤلات كالتالي:

1- ما مفهوم الأمن المستدام ، من حيث التعريف والأهمية والمجالات والمتطلبات والاستراتيجيات والنظريات ؟

2- ما مستوى الأمن ومتطلبات مقتضيات الأمن المستدام من وجهة نظّر العاملين في أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية ؟

3- ما أنماط ومقتضيات الأمن المستدام المتمثلة في المجالات التالية (الأمن المجتمعي والإنساني والبيئي والصحي والإداري والاقتصادي) من وجهة نظّر العاملين في أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية ؟

فرضي الدراسة:

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمقتضيات الأمن المستدام، راجعةٍ لمتغيِّر النوع أو الجنس وفقاً لاستجابات العاملين في أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية.

2- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمقتضيات الأمن المستدام، راجعةٍ لمتغيِّر المؤهل العلمي، وفقاً لاستجابات العاملين في أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية.

أهداف الدراسة:

1- تطوير أداة قياس مرتبطة بموضوع الدِّراسة الحالي؛ بهدف التعرّف على تفاعلات العاملين لدى أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية مع موضوع الدراسة.

2- التعرف على مستوى الأمن ومتطلبات مقتضيات الأمن المستدام من وجهة نظّر العاملين في أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية.

3- التعرف على أنماط ومقتضيات الأمن المستدام من وجهة نظّر العاملين في أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية.

4- الكشف عن مدى وجود اختلافات لمقتضيات الأمن المستدام، راجعةٍ لمتغيِّري النوع والمؤهل العلمي، وفقاً لاستجابات العاملين في أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية.

أهميّة الدِّراسة:

أولا: الأهميّة النظريّة

تسعى الدِّراسة الحاليَّة إلى تقديم دراسة متخصِّصة في موضوعات مهمة وحديثة؛ مرتبطة بمقتضيات الأمن المستدام وتحديداً لدى المجتمع الكويتي ؛ كما تهدف إلى بيان مدى اهتمام العاملين لدى أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية بهذه الموضوعات ، وانعكاسات هذا الاهتمام على الواقع والمستقبل والتي لمّ تلقى الاهتمام الكافي من الكثيرين. كما تهتَّم أيضًا بالاطِّلاع على الأدبيات النظرية المرتبط بموضوعها لأجل زيادة الفائدة وتقديم المقترحات والتوصيات، كما يمكن لهذه الدِّراسة أن تحقّق الآتي:

1- هذه الدِّراسة تفتح المجال أمام دراسات ميدانيَّة أخرى تتناول متغيِّرات أخرى غير التي تم تناولها في هذه الدراسة.

2- زيادة الوعي بأهمية موضوع مقتضيات الأمن المستدام وتحسينه.

3- تقديم جُملة من النَّتائج والتَّوصيات والمقترحات؛ بهدف تحسين واقع مقتضيات الأمن بالمجتمع الكويتي تحديداً.

ثانيا: الأهميّة العمليَّة

تكمّن الأهميَّة العمليِّة للدِّراسة الحاليَّة، في تناولها موضوعات ومفاهيم حديثة نسبيًّا بموضوع مقتضيات الأمن المستدام؛ الذي ما يزال البحث فيه محدوداً، لاسيَّما في البحوث والدِّراسات العربيَّة، وذلك على حدّ علم الباحث وإطِّلاعه.

كما يمكن لهذه الدراسة ونتائجها أن تكون مفيدة للباحثين والدَّارسين المهتمِّين بموضوعها، من خلال تقديمها لأفكار ومداخل جديدة تُبرز أهمِّية هذا الموضوع بتحسين مقتضيات الأمن المستدام، وتحديداً تلك المختصَّة بالمجتمع الكويتي ، وذلك من خلال رصدّ استجابات العاملين لدى أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت.

إنَّ الغرض من هذه الدراسة هو تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تفيد الباحثين والمطّلعين والمهتمين على هذا الموضوع في متابعة أبعاد أخرى من البحث المستقبليّ في المجال الحيويّ والفاعل في مجال الأمن المستدام.

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

الأمن:

1- الأمن هو شعور الفرد والجماعة بالطمأنينة وإشاعة كافة مظاهر المحبة والألفة والثقة ما بينهم (الشطي: 2019).

2- الأمن هو شعور مرتبط بالبيئة الخارجية للإنسان بما فيها من استقرار وحماية ونظام توفرها له ، فعندما يتحقق للمجتمع الأمن الداخلي (استقرار الأوضاع ، نسبة جرائم قليلة ، إخلال محدود بالقانون) والأمن الخارجي (عدم وجود أي تهديد أو غزو خارجي) فإن الإنسان يشعر بالأمان (أبو النصر: 2022 ، ص 88).

التنمية المستدامة:

1- التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية والموارد البشرية بحيث يحقق على نحو متساو الحاجات التنموية للأجيال الراهنة والأجيال القادمة ويجنب كلا الجيلين كل اشكال المخاطر التي تهدده استقرارهم (الشطي: 2019).

2- التنمية المستدامة هي التنمية المستمرة ، والعادلة ، والمتوازنة ، والمتكاملة ، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها ، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحاليّة على حساب الأجيال القادمة(أبو النصر ، محمد: 2016 ، 74).

الأمن المستدام:

1- الأمن المستدام هو أمن إنساني مستمر أو مستدام عبر الزمن ، ومطلوب وجوده وانتشاره في كل المجتمعات البشرية حيث أن الكوكب أصبح قرية واحدة (الشطي: 2019 ، 118).

2- الأمن المستدام هو منظور وفلسفة للتنمية المستدامة والتي تعتبر بأن مسؤولية الأمن تعتبر مسؤولية كافة مكونات المجتمع سواء الرسمية أو غير الرسمية (الجبوري: 2019).

الإطار النَّظري للدراسة:

لا يختلف اثنان في أنَّ الأمن هو شعور وهاجس قديم قدم الإنسان ذاته، وجد معه لمواجهة الوحدة والخوف، فكان هاجس الإنسان الدائم حمايّة نفسه. فالأمن والأمان غاية كل حي منذ خلق الله الارض وعليها الناس . ومن هنا، فإنَّ مفهوم الأمن بدايّة كان مفهوماً ذاتياً يعتمد على حمايّة الإنسان لنفسه من المخاطر البيئيّة والبشريّة التي قد يتعرض لها، الأمر الذي دفعه للاستئناس والعيش مع الآخرين للقضاء على الوحدة، لإدراكه أن الاتحاد قوة تواجه الخطر والخوف. بناءً عليه، فالأمن الفردي لا يمكن أن يتحقق دون الانصهار في إطار تجمع بشري يضمن له الأمن والاستقرار، فكانت الأسرة والعشيرة والقبيلة، ومن ثم الدولة التي أنشأت أجهزة متخصصة تعمل على تحقيق ذلك.

وتعاظم بالوقت الحاضر دور الأجهزة الأمنيّة مع تزايد المهام الموكلة إليها، والتي يأخذ بعضها أبعاداً تهم المجتمع وتحافظ على مقدراته، مما زاد في تقدير المجتمع بمؤسساته المختلفة لما يقوم به جهاز الأمن العام من وظائف وتضحيات، دفاعاً عن أمن الوطن والمواطن . ومع تطور الوعي بأهميّة الأمن المستدام بمختلف الدول العربيّة؛ وبهذا فإنه من الضرورة بمكان إيجاد دراسة متخصصة مرتبطة بمقتضيات الأمن المستخدام؛ وتحديداً بدولة الكويت.

مفهوم الأمن والأمن المستدام:

يرجع أصل كلمة الأمن في اللغة إلى "طمأنينة النفس وزوال الخوف. ولا يكون الإنسان آمناً حتى يستقر الأمن في قلبه، فالأمن يُجسِّد حالة لا يكون فيها الفرد، أو الجماعة، أو الأمة عرضة للهلع، أو الفزع، أو الاضطراب، أو توقع العدوان" (الجحني: 2000).

وفي القرآن الكريم تعددت النصوص الشرعية التي تحدثت عن الأمن والتأكيد على أهميته في حياة الناس، قال سبحانه وتعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ (قريش، آية 4). وقال جلَّ في علاه: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا﴾ صدق الله العظيم (سورة البقرة، الآية 125).

فجميع هذه الآيات وغيرها دليلٌ واضحٌ على أهمية الأمن في حياة الإنسان، واستقراره على كافة المستويات الاجتماعية، والنفسية، والسياسية، والاقتصادية، وغير ذلك من المستويات التي يتعرض استقرارها ومسيرتها للخطر والزوال عند عدم استقرار الأمن، فعلى سبيل المثال لا الحصر لا يُعقل أن تحقق دولة ما تقدماً اقتصادياً

في ظل أوضاع أمنية داخلية متردية بدليل ما تشهده بعض الدول التي تعاني من الانفلات الأمني من هروب المستثمرين وانخفاض متتالي لأوضاع البورصة فيها.

أما التعريف الاصطلاحي للأمن فإنه متعدد تبعاً لتعدد وجهات نظر المتخصصين بشأن الأمن، إضافة إلى تعدد التخصصات ذاتها التي تبحث موضوع الأمن، فالبعض يُعرِّف الأمن من منظور عسكري بحت، وهناك من يقوم بدراسة وبحث الأمن من وجهة نظر أمنية سواء كانت شرطية أو جنائية، أو اجتماعية أو سياسية، وهناك من يعرف الأمن من منظور نفسي واجتماعي ...الأمر الذي أدى في النهاية إلى تعدد التعريفات التي يمكن استعراضها على النحو التالي:

1- الأمن يعني "حالة غياب كل خطر وكل تهديد للحياة.... وهو الإحساس بالطمأنينة والثقة، وهو إحساس يدركه الإنسان بقواه العقلية وبحواسه عندما لا يكون معرضاً للتهديد أو الخطر وعندما يشعر الإنسان بتوفر الأمن يشعر بالأمان أي بالتوازن النفسي والفيزيولوجي ويكون منسجماً مع ذاته ومحيطه" (حريز، 2005م).

أما الأمن المستدام فهو مرتبط بشكل وثيق بمفهوم الأمن، إلا أنه تطور بحيث يساهم فيه كل فئات ومنظمات المجتمع الرسمية وغير الرسمية، كما وأنه مرتبط بشكل أساسي بالتنمية المستدامة، وهي التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الصحية والاجتماعية والصحية والسياسية؛ لأجل الإستفادة بالاسلوب الأمثل لأجل تلبية احتياجات الأفراد المتزايدة.

هذا ويبين (خالد، 2019) بأن الأمن المستدام يتمثل في " فلسفة مرتبطة بالتنمية المستدامة والتي تركز على المسؤولية المجتمعية للأمن؛ وبهذا فهي تتطلب مشاركة كافة أطياف المجتمع سواء الرسمي أو غير الرسمي؛ كما وتوجه كافة مبادئها باتجاه دفع الكافة من أجل المساهمة في تحقيق الأمن في المجتمع.

مجالات الأمن المستدام:

يمكن تبيان مجالات الأمن المستدام بالآتي:

1- الأمن المجتمعي:

يهدف إلى حماية المجتمع من الجرائم المرتبطة بالمخدرات، وكذلك مواجهة العديد من أشكال العنف المفاجئ وغير المتوقع وحماية الفرد في مواجهة التطبيقات القمعية التي تفرضها المجتمعات التسلطية والاضطهاد ضد الجماعات بسبب التمييز العنصري. وبهذا فإنه يهدف إلى تحقيق السلامة والطمأنينة لجميع أفراد المجتمع في مجالات الحياة المختلفة، وإصلاح الفرد والمجتمع، وتحقيق أهدافه التي تتحلى بالعلم والتعليم والتربية والثقافة والوصول بالفرد والجماعة إلى حالة من الصلاح توصف بأنها حالة اجتماعية مثالية، والسبيل الوحيد إلى ذلك هو تحقيق الأمن الاجتماعي للفرد والجماعة" (خالد، 2019).

2- الأمن الإنساني:

برز مفهوم الأمن الإنساني كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة ازدادت أهميته في الوقت الراهن ارتباطا بإحداث 11 سبتمبر 2001م، وذلك نظرا لما أصبحت الدولة تواجهه من تهديدات جديدة، تجاوزت العديد من الاعتبارات حتى العسكرية منها، فالتهديدات ومصادرها أصبحت غير واضحة المعالم اليوم ومثال ذلك ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية، فالإرهاب يؤثر في كل مكان وزمان والدولة عاجزة على التحكم فيه ورصده، فهو مازال يمثل ظاهرة مجهولة الهوية والانتماء ، هذا وتعرف لجنة أمن الإنسان الأمن الإنساني بأنه "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، فأمن الإنسان يعني حماية الحريات الأساسية –تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة– وتعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة القاسية والمتفشية الواسعة النطاق، وجوهر الحياة الحيوي هو مجموعة حقوق وحريات أولية يتمتع بها الناس" (الشطي، 2019).

3- الأمن البيئي:

يقصد بالأمن البيئي "حماية الموارد والمكونات البيئية من العبث والهدر والاستخدام غير المرشد لتستطيع هذه الموارد بمختلف مصادرها أن تكفي حاجة البشرية لضمان واستمرار حياتها" (خالد، 2019). هذا وتتحدد أهداف الأمن البيئي في الآتي: (الشطي، 2019).

أ- الحفاظ على الموارد الطبيعية داخل الدولة وتفعيل الاستفادة منها بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة فيها من خلال التنمية المستدامة.

ب- حماية الدولة من الأضرار الناتجة عن التلوث، وتوفير بيئة صحية ونظيفة للمواطنين في الأرض التي يعيشون عليها، والماء الذي يستخدمونه في الأغراض المنزلية والشرب والري والبناء، والهواء الذي يستنشقونه.

ت- تخفيف آثار الكوارث البيئية الطبيعية وتلطيفها إلى أدنى حد ممكن عند وقوعها.

ث- منع أي تسرب لأي إشعاعات نووية داخل حدود الدولة، ومنع دفن أي نفايات نووية فيها.

4- الأمن الاقتصادي:

الأمن الإقتصادي متعلق بضمان حد أدنى من فرص العمل، وتحقيق التنمية، ويعني الأمن الاقتصادي "اعتماد الدولة على ذاتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية وتأمين الضروريات المادية لاستمرار بقائها كياناً عزيزاً،

وهذا يرتبط بقدرتها على تحرير اقتصادها في قطاعاته المختلفة من الاعتماد على الغير والوصول إلى حد الاكتفاء فيما يتعلق بالموارد والتقنية والتخطيط والقوى البشرية والإنتاج" (الشقحاء، 2004م).

ويتحقق الأمن الاقتصادي نسبياً بتوافر العوامل التالية:

أ- وجود نظام اقتصادي عادل تتوفر فيه عناصر الحرية الاقتصادية.

ب-وجود مؤسسات اقتصادية قوية في القطاعين العام والخاص.

ت-وجود قاعدة قوية من الموارد الاقتصادية المتنوعة التي تجعل الاقتصاد أقل عرضة للاهتزاز والتداعي في أوقات الأزمات العالمية.

ث-وجود نظام نقدي ومصرفي متماسك وعملة وطنية لها قوة شرائية ثابتة نسبياً وسعر صرف مستقر(الشهراني، 2003م).

5- الأمن السياسي:

الهدف الأساسي للأمن السياسي يتمثل في حفظ الحقوق الأساسية مثل حق المشاركة السياسية، حق الانتخاب، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الأمن المتعلق بالجانب السياسي يكسب بعداً واسعاً، لأنه يجمع بين قمع الدولة ضد المواطنين وبالمساواة حول مختلف الإجراءات ضد الفرد وضد حرية التعبير والإعلام والأفكار.

6- الأمن الإداري:

يتحقق الأمن الإداري من خلال الحدّ من التجاوزات الإدارية في مؤسسات القطاع العام، والكشف عن الجرائم المرتبطة بالفساد الإدارين؛ وكذلك تعزيز مبائ القيم المرتبطة بالشفافية والنزاهة.

7- الأمن الصحي:

يتمثل الأمن الصحي في حصول الفرد علي حقه في العلاج والدواء والتخفيف من حدة الكوارث الصحية مثل جائحة كورونا،من خلال تسهيل حركة السير إلى المستشفيات، والحدّ من الاكتظاظ أثناء جائحة كورونا، والمساهمة بتطبيق الاحتياجات الصحية المرتبطة بارتداء الكمامة وغيرها من الواجبات السامية.

في ضوء ما سبق فإن **الأمن بمفهومه الشامل** لا يقتصر على العمل العسكري أو الشرطي أو الجهات المتعددة القائمة على حماية الأمن في الدولة، فمجالات الأمن وأبعاده متعددة تكاد تشمل كافة مناحي الحياة، فإذا اختل أو انعدم أحد هذه المجالات فإنه يؤدي إلى اختلال الأمن الشامل، ولنا أن نتصور اختلال الأمن الاقتصادي فإنه يؤدي إلى انتشار البطالة وما يتبعها من قضايا أمنية خطيرة، وكذلك الأمر بالنسبة لاختلال المن الاجتماعي الذي قد تتمثل مظاهره في شيوع النعرات والشعارات الطائفية بين أفراد المجتمع الواحد سواء انبثقت تلك النعرات

على أساس ديني أو مذهبي أو عرقي أو قبلي، فهذا من شأنه شيوع ظاهرات أخرى مرتبطة بها مثل المحسوبية في الدوائر والمنظمات.

ماهية متطلبات الأمن المستدام:

أدى الاهتمام بالتنمية المستدامة وتحقيق الأمن الشامل إلى ظهور مفهوم جديد يجمع بين الأمن والتنمية، وهو أمن التنمية الذي يقصد به "توفير المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار الذي يؤدي إلى وجود البيئة الجاذبة والحاضنة للعملية التنمية والتي تتوافر فيها الضمانات التي تكفل استمرارها واستدامتها وانطلاقها لتحقيق أهدافها، وذلك على المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع ، وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات والمنظمات والأفراد والعاملين في المجال التنموي" (أبوعامود، 2012م).

فإذا كانت للتنمية المستدامة خصائصها وللأمن المستدام خصائصه فإن أمن التنمية له خصائصه أيضاً، وفي ضوء تعريف أمن التنمية يمكن إيجاز أهم هذه الخصائص في الآتي:

1- المتطلبات اللازمة لتوفير الاطمئنان والاستقرار.

2- البيئة الجاذبة والحاضنة لعملية التنمية.

3- الضمانات التي تكفل استمرار التنمية واستدامتها وتحقيقها لأهدافها.

4- المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع.

5- المستوى الجزئي المتعلق بأمن المنظمات والمؤسسات والأفراد العاملين في العملية التنموية.

6- المستوى الداخلي والمستوى الخارجي (المحلي والدولي).

ويمكن إيضاح أهم الجوانب الأساسية التي توضح العلاقة بين الأمن والتنمية من خلال الآتي: (الشهراني، 2003م)

1- يعتبر تحقيق الأمن بكل أبعاده هو هدف من أهداف التنمية بمفهومها الشامل.

2- يعتبر تحقيق الأمن شرط أساسي من شروط تحقيق جوانب التنمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

3- يعتبر الإنفاق الحكومي على الأمن هو حقيقة من حقائق الحياة الاقتصادية المعاصرة، وذلك للدور التنموي المترتب على استقرار الأمن.

4- كما وأن النشاط الأمني للحكومة والمؤسسات والمجتمع والأفراد هو نشاط ذو بعد اقتصادي بحكم أنه يلبي حاجات إنسانية أساسية وله تكاليفه وفوائده.

كما وتعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي المفتاح الرئيس لضمان الأمن وتحقيق الاستقرار والازدهار لأي مجتمع من المجتمعات. فالتنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة توجه عادة لبناء المجتمع ولرفع مستوى المعيشة، ولحل المشاكل الاجتماعية التي قد تنشأ من عدم تلبية الاحتياجات الضرورية لأفراد المجتمع. وكلما تمكنت الدولة من رفع مستوى المعيشة وحققت نجاحًا ملحوظًا ومقبولاً في تلبية متطلبات مواطنيها، فإن هذا سيقلل من نسبة الجريمة وسيخفف من حدة التوتر ويزيد من نسبة الولاء للدولة ولقادتها الذين تمكنوا من إشباع رغبات المواطنين وحققوا مطالبهم اليومية والمستقبلية. وكلما عجزت الدولة عن تحقيق مثل هذه المطالب، فإن النتيجة ستكون هي العكس، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعني بشكل عام التوسع في بناء المدارس والمستشفيات والكليات والجامعات وتحسين مستوى الطرق وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر وتوزيع الموارد المتاحة بشكل عادل، والاهتمام بقضايا المستقبل والعناية بكل ما يوفر الأمن والاستقرار للمواطنين .

استراتيجيات وأساليب الأمن المستدام:

هناك مجموعة من المجالات المتعلقة بتنمية الأمن، من أهمها ما يلي: (أبوعامود، 2012م)

1- أساليب مرتبطة ببناء الشراكات الأمنية:

وهي تتلخص في أن المهام التنموية المعاصرة للأمن تتطلب إقامة شراكات بين الأجهزة الأمنية والعديد من الجهات وعلى مستويات داخلية وخارجية، وذلك بحكم طبيعة المهام المطلوب من الأمن القيام بها ونوعية ونطاق الظواهر والقضايا الأمنية المعاصرة، خاصة تلك المرتبطة بعملية التنمية مثل أمن المنشآت الحيوية، وأمن البنية التحتية، وأمن المرافق السياحية، وأمن المصانع، وأمن كل ما يتعلق بالمال والاقتصاد والاستثمار وغسيل الأموال.

2- أساليب مرتبطة بتوفير شبكة الاتصالات الأمنية:

وتتمثل في بناء شبكة اتصالات قوية وفعالة على المستويات الداخلية والخارجية، وذلك لتلبية احتياجات العمل الأمني من البيانات التي تم من خلالها إنتاج المعلومات اللازمة لأداء المهام الأمنية وتأمين هذه الشبكة وتحديثها المستمر.

3- أساليب مرتبطة بإنتاج المعرفة الأمنية وتطويرها للاستخدام غير الأمني:

تقوم هذه الاستراتيجية على أهمية تسجيل وتوثيق الخبرات المكتسبة من واقع الممارسة العملية للأجهزة الأمنية على النحو الذي يمكن أن يسهم في إنتاج المعرفة سواء على المستوى الإداري أو التقني.

4- أساليب مرتبطة بالتثقيف الأمني:

لا يمكن إغفال جانب التثقيف الأمني في نطاق تنمية الأمن، وذلك لوجود رؤية مختلفة للأمن وأجهزته ودورها في المجتمع، ومهمة هذه الاستراتيجية تتمثل في التعريف بأبعاد الرؤية الأمنية التنموية وأهمية المكون الأمني بمفهومه الواسع في كافة الأنشطة بالدولة والمجتمع وأهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن والاستقرار اللازم لعملية التنمية والمردود الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الناتج عن ذلك، وضرورة الالتزام على المستوى المؤسسي والفردي بالقواعد المنظمة لتأمين الأعمال وحماية المنشآت وتأمين المعلومات وغيرها، وتدخل هذه الاستراتيجية في نطاق مهام الإعلام الأمني على وجه التحديد.

كما وتتفق أهمية تلك الاستراتيجيات مع ما ذكره (خالد، 2019) من أن التهديدات تنشأ في ظل ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية معينة لتحاصر عمل الهياكل وتنال ربما من استقرار الدولة وتواصلها، وبالتالي تساعد على انتشار الفوضى والعنف الذي يؤثر حتماً في مقومات عيش المواطنين، فالمخاطر القائمة تحتاج إلى معالجة شاملة ذات بعد إقليمي دولي وبرامج تعاون متعددة الأطراف تكون الدول والمنظمات متحدة فيها ومتعاونة، فالأمن الشامل ينبني على التآزر والتكاتف الذي تترابط فيه الأبعاد السياسة والاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

لذا فإن الأمن المستدام قرين للتنمية المستدامة فهي تنمية قابلة للاستمرار وتهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحطيه الطبيعي (البيئة) وبين المجتمع وتنميته.

وهذا في حد ذاته يعني "التركيز ليس فقط على الكم؛ بل النوع مثل: تحسين توزيع الدخل بين افراد المجتمع، وتوفير فرصة العمل والصحة والتربية والإسكان، والاهتمام بشكل رئيس بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمشاريع التنموية" (أمين، 2008م).

ومن جهة أخرى فالأمن الإنساني كالتنمية كلاهما يعنى بسلامة الإنسان وبحرياته الأساسية، إلا أن التنمية ترتكز على تحقيق النمو وتوزيع أرباحه مناصفة بين الناس، في حين أن الأمن الإنساني يتجاوز ذلك ويركز على الظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة وتهدد كرامة البشر. كما يوفر الأمن الإنساني المظلة والبيئة الحامية للتنمية، بالإضافة إلى الحرية والسلام الاجتماعي التي تجعل من التنمية أمراً عملياً.

وفي ضوء ما سبق يتبين مدى الارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية فمن شروط الاستراتيجيات الأمنية والتنموية الاعتماد على الذات، فالاستراتيجية الأمنية تشترط الكوادر الوطنية المؤهلة المحترفة المطورة لذاتها، وفق مقتضيات المتطلبات العصرية والتقنية الآنية. والاستراتيجية التنموية تتطلب تجنب الديون العامة المُقيدةَ لها في المديات المستقبلية، والمُدمرة لخططها، كما أنها تسعى لتوفير المدخرات المحلية، وتحافظ على المستوى

المعيشي للمواطن بما يحفظ له آدميته وكرامته، في ظل تنمية مستدامة، مرتكزة على تحقيق العدالة الاجتماعيـــة والجغرافية. وبذلك نسعى إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الاستراتيجية التنموية والاستراتيجية الأمنية.

النظريات المفسرة لمتقتضيات الأمن المستدام:

هناك عدة نظريات مفسرة للأمن المستدام، إلا أنهُ ولمحدودية كلمات وصفحات هذه الدراسة؛ يمكن تبيانها على الشكل التالي:

أولاً: النظرية البنائية الوظيفية:

تقوم هذه النظرية على عدة مسلمات أهمها ان المجتمع يتكون من أجزاء هي النظم بمعنى مجموعة الانساق التي تحقق التنظيم الإجتماعي Social Organization، وذلك مثل الاسرة والاقتصاد والسياسة، "هربرت سبنسر H. Spenser" يؤكد على الطابع النسقي للمجتمع، فالمجتمع يتكون من أجزاء مختلفة، تتمثل في مجموعة الترتيبات الاجتماعية التي تأخذ شكل النظم، أي مجموعة الانساق المنظمة التي تحقق التنظيم الاجتماعي، وكان كل من دور كايم وكونت متفقين على ان المجتمعات تمثل أنساقا تتكون من عناصر اجتماعية متشابكة، حيث ينظر "دور كايم " إلى المجتمع على انه نسق منظم وثابت تتغير فيه الخبرات ويعمل التوافق والتكيف مع الموقف المتغير بطريقة ما على اعادة تشكيل نظام جديد وحالة جديدة للتوازن ". (جعفر، 2002).

وقد أشار "دوركايم" إلى هذه الحقيقة في دراسته في " الاشكال الأولية للحياة الدينية "، The Elermentary forms of the religious life"، وإذ يلاحظ أن المجتمع البدائي أو القبلي الذي لا يملك سوى تكنولوجيا البقاء، بمعنى أن فنونه الانتاجية بدائية، لابد ان يملك شكلا أوليا من الانساق الدينية، ما يؤكد ويعكس الطبيعة التقدمية للتطور البنائي من البسيط إلى المعقد،، ويؤكد أيضا قاعدة التكامل الاجتماعي بين التقنية البدائية والمعتقد البنائي، كما يؤكد أيضا القاعدة الوظيفية: أن أجزاء أي مجتمع أو ثقافة لابد أن تكون متسقة ومتوائمة مع النسق ككل، ومن ثم – وكقاعدة عامة – فإن التناغم والتناسق والاعتماد المتبادل بمعنى تساند الأجزاء بعضها مع بعض، يدعم النسق كبناء اجتماعي له وظيفة أو وظائف اجتماعية محددة، ولما كان وجود فجوة بين نسق انتاج بدائي ونسق ديني معقد، من شأنه أن يؤدي إلى تفكك المجتمع بصورة أو بأخرى، فإن التكامل والتساند البنائي يؤدي إلى استقرار المجتمع وسلامة أداء الانساق لوظائفها في حفظ النسق ومن ثم حفظ المجتمع متوازنا. (رمزي، 1999)

فالمجتمع من وجهة نظر البنائية الوظيفية كل متكامل، وبالتالي فإن للنظم الفرعية، والوحدات الجزئية فيه دور في المحافظة على استمرار هذا المجتمع من خلال قيامها بوظائف متعددة تتعلق باشباع حاجات الافراد،

وتتعلق بتحقيق أهداف الجماعات مما يؤدي في النهاية إلى المحافظة على بناء المجتمع فمفهوم الوظيفة كما يراه "راد كليف بروان " هو الدور أو الاسهام الذي يقدمه الجزء من أجل النسق الاجتماعي ككل".

كما عرفها "ميرتون " الترتيبات الاجتماعية والبيولوجية التي تساعد النسق على البقاء والدوام، لكن ميرتون أوضح أن مفهوم الوظيفة وطبيعتها أكثر تعقيدا مما ذهب اليه بارسونز، إذ انها قد تكون ظاهرة، ولكنها أيضا قد تكون كامنة، مستترة في نفس الوقت، أو بمعنى آخر فإن نفس النمط الاجتماعي قد يقوم بوظيفة ظاهرة متعارف عليها بشكل عام، ولكنه قد يقوم في الوقت ذاته بوظيفة أخرى كامنة لا يدركها إلا المختصون، وكلا النوعين من الوظيفة يسهم في بقاء النسق واستمراره (خمش، 2005) .

والنسق الأمني في المجتمعات المتحضرة أصبح ضرورة للمحافظة على أسس النظام والأمن، وذلك يتأتى من خلال سنّ القوانين التي يجب على المجتمع الانصياع لها، لانها جاءت للحفاظ على أمن الأفراد والجماعات والحفاظ على مقدراتهم المادية واستثمارها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلك هي الوظيفة الظاهرة للنسق الامني، أما الوظيفة الكامنة فإنها تسعى الى الحفاظ على ديمومة الدولة واستقرارها، فمتى كان النسق الأمني فعالا كان مصدر طمأنينة واستقرار للإفراد والجماعات، فالحاجة إلى الأمن حاجة انسانية في المقام الأول ولها أهمية قصوى على نسيج العلاقات والنظم الاجتماعية وكل المكتسبات التي حصل عليها أفراد أي مجتمع إنساني نتيجة لجهودهم المتصلة من أجل السيطرة على البيئة وتحسينها..

ثانياً: نظرية الحاجات

اهتم العلماء بحاجات الانسان بانواعها المختلفة، وكان لعلماء الاجتماع اسهام في هذا المجال باعتبار ان تلبية حاجات الفرد تحقق الاستقرار النفسي الاجتماعي له، ومن بين هؤلاء العلماء، " راتز نهوفر " حيث تتمثل رغبات الانسان عند "راتز " بما يلي:

1- الرغبات الاجتماعية المتعلقة بالارتباط والانتماء للجماعات الاجتماعية.

2- والرغبة للتجاوز.

3- والرغبة النفسية التي تعبر عن التعاطف والحب.

وجميع هذه الرغبات تعبر عن حاجات اساسية للانسان وتؤثر في نموه الاجتماعي. وكان تحديد " وليم توماس " لرغبات الانسان التي تعبر عن الاحتياجات التي تؤثر في النمو الاجتماعي أكثر وضوحا وتأكيدا على الجوانب الاجتماعية التي تتمثل في:

1- الرغبة في الخبرة الجديدة.

2- الرغبة في الامن.

3- الرغبة في الاستجابة والتعاطف.

4- الرغبة في الاعتراف والتقدير من الآخرين. (شتا، 1997)

ومن العلماء النفس الذين اهتموا بحاجات الانسان " ابراهام ماسلو "، مؤكدا أن الافراد مدفوعون بخمسة أنماط من الحاجات المحددة والمتمثلة في:

1- الحاجات الفسيولوجية

2- الحاجة إلى الأمن والأمان.

3- الحاجات الاجتماعية (مثل: الولاء والانتماء والحب والزمالة والصداقة ...).

4- الحاجة إلى تقدير الذات (مثل: التقدير والاحترام والسلطة والمكانة ...)

5- الحاجة إلى تحقيق الذات (مثل: المعرفة والفهم والابداع والابتكار ...)

وهذه الحاجات مرتبة في شكل هرمي متدرجي ونظام حسب قوتها الدافعة لسلوك الانسان، فعندما تشبع الحاجات الاولية تبدأ الحاجات الثانوية أو الحاجات المكتسبة في احداث القوة الدافعية، فعندما يحصل الانسان على الطعام والشراب، تبدأ مطالبه المتعاقبة والمتعلقة بالامن النفسي والحماية من المخاطر التي تهدد حياته، ثم الحاجة إلى الحب وتقدير الذات، ثم تحقيق الذات. وعند تلبية هذه الاحتياجات يتمخض عن ذلك كائن اجتماعي قادر على التكيف مع بيئته والتفاعل معها بصورة صحيحة (شتا،1997).

مما تقدم نرى أن حاجة الأمن تعتبر من الضرورات الاساسية، فعندما يأمن الفرد على حياته وممتلكاته من مخاطر الجريمة، فذلك يساعده على أداء دوره في المجتمع بشكل أكثر فاعلية، كما يتطلب ذلك وجود مؤسسات أمنية تقوم على تحقيق تلك الحاجة للافراد، وجعلهم دائما يشعرون بالأمان والطمأنينة على انفسهم وعلى ممتلكاتهم، وهذا الأمن ينعكس بدوره على استقرار المجتمع ككل، ويسهم في زيادة انتاج أفراده.

ثالثاً: نظرية الأمن الشامل:

تقوم هذه النظرية على أساس أن أمن المجتمع لا يمكن ان يتحقق بمجرد حماية المجتمع من خطر الجريمة، كما ان هذه الحماية لا تكفي لها الاجراءات التقليدية لان الجريمة لابد وان تسبقها ظروف واوضاع تؤدي اليها، كما ان الانتهاء من تنفيذ اجراءات العقوبة على المجرم لا تعني زوال خطر العودة إلى الجريمة، ومن جهة اخرى فإن اجهزة الأمن بما لديها من وسائل وامكانيات ومعرفة بأوضاع وأحوال الوسط الذي تعيش فيه، تستطيع التنبؤ بكافة الظواهر الشاذة وان تقدم العون للاجهزة الاخرى المعنية وتمهد لاجراءاتها، وتوفر لها معلومات دقيقة يمكن الركون اليها في تحديد الخطوات التالية، وهي بحكم معايشتها للوسط الاجتماعي وتفاعلها معه يمكن ان تكون

همزة وصل واتصال بين هذا الوسط والاحهزة الرسمية الاخرى، وهي تستطيع ان تقرب المسافة بينهما بما يكفي لحسن تقدير الامور واختيار اسلوب المعالجة المناسب وبالتالي اتخاذ القرار المسؤول.

والأمن ركن من اركان الجهاز الاداري وأجهزة الأمن معنية بالمشاركة في جانب من الخدمات التي تقدمها الدولة، وهي بحكم انتمائها العضوي إلى المجتمع، تشارك في انشطته وترتبط معه بصلات وثيقة لا ينبغي ان يحول دونها اضطلاعها بمسؤوليات الحفاظ على الأمن العام، وهي وان استطاعت ان تقنع بدورها في هذا المجال وأهميته في سير الحياة الطبيعية لم يعد هناك من معوق من التعامل على كافة الاصعدة، وعلى هذا الاساس فإن فكرة الأمن الشامل تتلخص في ضرورة النظر إلى اجهزة الأمن على انها الجهات المعنية بالحفاظ على تماسك المجتمع الانساني، وبنائه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والبيئي والصحي، ونهجه الفكري ومكتسباته وتقاليده التي ارتضاها ناموسا له، واتخاذ كل ما يلزم من اجراءات وانشطة في حدود الشرعية وسيادة القانون صونا لكل ما تقدم، وانها من اجل ذلك تقوم بأدوار متعددة تنفرد بجانب منها وتشارك الاجهزة الاخرى في بعضها الآخر لتصل في النهاية إلى ما يعرف بفكرة الأمن الشامل، وهو تعبير يستوعب كل ما ينبغي ان تقوم به اجهزة الأمن المعاصرة في مجتمع اليوم (المجالي، 1998).

البحوث والدِّراسات السَّابقة:

رغم وجود الكثير من الدراسات والأبحاث العلمية المنشورة التي تناولت موضوع الأمن؛ إلا أن الباحث علي قدر علمه لم يجد بحث أو دراسة واحدة عن موضوع الأمن المستدام بالتطبيق علي المجتمع الكويتي. ويمكن ترتيب البحوث والدِّراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدِّراسة الحالية تصاعديا كالتالي:

1- دراسة(Hovell... et..al,2006):

هدفت الدراسة إلى معرفة الخدمات التي تقدمها الشرطة للحد من ضحايا العنف الأسري. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة. كما تمثل مجتمع الدراسة بمجموعة من المعرضين للعنف الأسري في ولاية سان دييغو. إلا أنه ولصعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة، قام الباحث بأخذ عينة عشوائية مكونة من (498) من المعرضين للعنف الأسري. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها وجود ارتفاع ملحوظ في ضحايا العنف الأسري إذ زاد العدد منذ عام (1997) بما يقرب الضعف في العام (1998). وبينت الدراسة بعدم وجود فروق فيما يتعلق بالجندر والمؤهل العلمي، كما بينت الدراسة أن الشرطة تقوم بالحد من ضحايا العنف الأسري وذلك من خلال وظائفها المتمثلة بالنصح والإرشاد، كما بينت الدراسة بأن زيادة التواصل مع الطرف الآخر سواء باللقاء أو عبر التواصل عبر وسائل الاتصال المختلفة (الهاتف) تؤدي إلى زيادة الخلافات ما بين

ألأفراد أنفسهم، هذا ونظراً لقلة الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة أوصى الباحثون بإجراء دراسات مشابهة لموضوع الدراسة.

2- دراسة (Liliokanaio,2009):

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الشرطة في الأعمال الاجتماعية، ولأجل تحقيق أغراض الدراسة وغاياتها قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي وذلك من خلال الرجوع إلى الأدب النظري المرتبط بموضوعها. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها " قيام شرطة الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع البلديات والمراكز المجتمعية أدى إلى التصدي لكثير من المشكلات المتعلقة بالتنظيم وسير المركبات والإصلاح والتأهيل، وكذلك تقويم الأحداث (صغار السن). ونظراً لقلة الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة أوصى الباحث بإجراء دراسات مشابهة لموضوع الدراسة علي متغيرات أخري. كذلك أوصت الدراسة بضرورة تفعيل وتنشيط دور الشرطة في تقديم بعض الخدمات المجتمعية، إذ أن هذا الدور يتمثل في الوقاية والإصلاح ويدعم فكرة الشرطة الوقائية.

3- دراسة آل علي (2012):

هدفت الدراسة إلى بيان كيفية قيام الأمن بدوره في الحفاظ على رعاية حقوق الانسان وذلك بالتطبيق على دولة الإمارات، باعتبار أن تلك الحقوق تعتبر حقا أصيلا للإنسان في ظل ما نصت عليه الشريعة الإسلامية وكافة التشريعات الوضعية وما نادت به المبادئ العامة لحقوق الإنسان وما أورده الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تناول الباحث بيان الدور الذي تقوم به أجهزة الشرطة بالأدلة للحفاظ على تلك الحقوق وحمايتها من أية أفعال أو سلوكيات تمثل الاعتداء عليها أو هدرها. وقد تم تناول هذا الأمر من خلال إيضاح أولا: لمفهوم الأمن وماهية حقوق الإنسان، كذلك بيان ما نصت عليه النظم الدولية العالمية والإقليمية لتلك الحقوق. كما تناول الباحث كيفية قيام جهاز الشرطة بحماية حقوق الإنسان ورعايتها سواء في مرحلة التحري أو القبض والتفتيش مع بيان النصوص والقرارات التي أصدرتها وزارة الداخلية بدولة الإمارات لتعزيز الحفاظ على حقوق الإنسان ورعايتها من قبل رجال الشرطة.

4- دراسة ديفيد وكودي (Cody & David, 2012):

وهي بعنوان "ماذا تعرف عن فعالية ممارسة الشرطة في الحد من الجريمة والفوضى"، وهدفت الدراسة إلى التعريف بالمهام والواجبات الأساسية التي تقوم بها الشرطة. ولأجل تحقيق أغراض الدراسة وغاياتها قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن الشرطة تقوم بالكثير من المهام والواجبات الوقائية للحد من الجريمة، كما أنها تقوم بدور لا يستهان به في الحد من انتشار وتعاطي

المخدرات. ونظراً لقلة الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة أوصى الباحثان بإجراء دراسات مشابهة لموضوع الدراسة تتناول متغيرات أخري وأوصت الدراسة بانتهاج نهج الردع (والحسم) وتغليظ العقوبة (للجناة)، إذ أن ذلك يحد بشكل فعال من ارتكاب الجريمة.

5- دراسة (Exum,..et..al, 2014):

هدفت الدراسة إلى معرفة دورة وحدة شرطة العنف المنزلي في الحد من العنف في منطقة شارولت مكلنبورغ في الولايات المتحدة الأمريكية، ولأجل تحقيق أغراض الدراسة وغاياتها قام الباحثان باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتمثل مجتمع الدراسة في المعرضين للعنف المنزلي في الولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنه ولصعوبة الوصول إلى مجتمع الدراسة، قام الباحثان بأخذ عينة عشوائية مكونة من (891) حالة معرضين للعنف الأسري في مدينة شارولت بولاية نورث كارولينا. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن الجناة الذين يتسببون بالعنف الأسري، لم يرتدعوا حتى لو تم اعتقالهم. وبينت الدراسة عدم وجود فروق فيما يتعلق بالنوع أو الجنس والمؤهل العلمي. ونظراً لقلة الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة أوصى الباحثان بإجراء دراسات مشابهة لموضوع الدراسة تحمل متغيرات جديداً. وأوصت الدراسة بضرورة معالجة مثل هذه الجرائم من خلال الوحدة المخصصة لمكافحة (العنف المنزلي) وهي ما تدعى ب (DV) لدى جهاز الشرطة (وذلك من خلال البرامج التوعوية والتثقيفية).

6- دراسة (Paverd..et..al, 2019):

هدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي موضوع الأمن والسلامة المستدامة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي. وبينت الدراسة بأن هناك الكثير من التهديدات الأمنية وخصوصاً المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذه التهديدات أصبحت عالمية ، لهذا يجب وضع استراتيجية عالمية ورؤية كاملة للأمن والسلامة المستدامين بشكل كامل. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات مرتبطة بالأمن والسلامة العالميين.

7- دراسة (خالد، 2019):

هدفت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي التنمية المستدامة وتحقيق الأمن البيئي في الجزائر. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الرجوع إلى الأدب النظري ذو الصلة بموضوعهِ. وبينت الدراسة بأن التنمية الشاملة والقيام بمشاريع تنموية يسهم بشكل أساسي بتوفير الأمن البيئي. كما بينت الدراسة بأن مستوى الأمن البيئي في الجزائر كان متوسطاً. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الدراسات المرتبطة بالأمن المستدام.

8- دراسة الشطي (2018) (2019):

هدفت الدراسة لأجل إلقاء الضوء حول التنمية المستدامة وأثرها على الأمن المستدام. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ وذلك من خلال الرجوع إلى الأدب النظري المرتبط بموضوع التنمية المستدامة. وخلصت الدراسة إلى بأن هناك علاقة ما بين التنمية المستدامة وما بين الأمن المستدام. وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق مقضتيات ومتطلبات الأمن المستدام من خلال تحقيق الأمن المجتمعي والبيئ والصحي والاقتصادي. كما أوصت الدراسة بضرورة إنطلاق دراسات ميدانية مرتبطة بالأمن المستدام.

9- دراسة الجبوري (2019):

هدفت الدراسة التعريف بالأمن الصحي والتنمية المستدامة في العراق، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال الرجوع إلى أدبيات الدراسة. وخلصت الدراسة بأن العراق تعاني من الكثير من التحديات المرتبطة بالأمن الصحي. وبهذا يجب وضع سياسات واستراتيجيات تسهم في الحدّ من ذلك، كما وأنه يجب تحسين الأمن الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. وأوصت الدراسة بضرورة انطلاق دراسات تجريبية مرتبطة بالأمن المستدام.

10- دراسة (Sviderok, 2021):

هدفت الدراسة التعرف على واقع الأمن المستدام في العالم. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة المرتبطة بالأمن المستدام. وبينت الدراسة بأن الكثير من دول العالم تعاني الكثير من الصعوبات الأمنية؛ وتحديداً المرتبطة بالأمن الصحي، فجائحة كورونا أثبتت بأن هناك الكثير من الإجراءات التي يجب القيام بها لأجل تعزيز الواقع الصحي، كما وبينت الدراسة بأنه يجب بناء استراتيجية أمنية صحية تسهم في الحدّ من انتشار الأمراض السارية مستقبلاً، كما وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الأبحاث المرتبطة بالأمن المستدام.

التعقيب علي البحوث والدراسات السابقة:

1- تم رصد عدد عشرة بحوث ودراسات سابقة مرتبطة بموضوع الدراسة الحالية.

2- تم اجراء هذه البحوث والدراسات السابقة في دول عديدة ، هي: الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومصر والسعودية والإمارات والعراق والأردن.

3- تأتي هذه الدراسة الحالية تلبية لتوصية معظم البحوث والدراسات السابقة بضرورة زيادة الأبحاث والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية.

4- تتشابه الدراسة الحالية مع البحوث والدراسات السابقة فيما يتعلق موضوع الدراسة المتمثل في الأمن المستدام.

5- اختلفت الدراسة الحالية عن سواها من خلال الحصر الشامل للعاملين في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت.

6- تمّ الاستفادة من البحوث والدراسات السابقة في تدعيم الإطار النظري وفي تصميم الاستبانة وتحليل بعض جداول الدراسة.

7- الباحث لم يجد بحوث ودراسات سابقة تناولت الموضوع بمتغيِّراته مجتمعةً (الأمن المجتمعي ، والإنساني، والبيئي، والإداري ، والصحي)، ولا بالتطبيق علي المجتمع الكويتي ؛ وهذا ما يجعل الدراسة الحالية تتميز عن سابقاتها.

منهجية الدراسة:

1- نوع الدراسة:

تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية Descriptive Analytical Study ، التي يمكن من خلالها الحصول علي معلومات دقيقة تصور الواقع وتشخصه وتسهم في تحليل ظواهره ، والتي تقوم علي تقرير خصائص معينة أو موقف يغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالتها، وكذلك فإن الدراسات الوصفية لديها القدرة على تقديم بعض التفسيرات العلمية والمنطقية للظاهرة محل الدراسة (أبو النصر: 2017 ، 118). والدراسة الحالية تحاول وصف وتحليل كيفي وكمي لموضوع الدراسة والإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضيها.

2- منهج الدراسة:

تمّ استخدام منهج المسح الاجتماعي Social Survey Method لملاءمته أهداف الدراسة، وقد عَرَّف هذا المنهج (القحطاني وآخرون:2001)، بأنَّه "المنهج الذي يهدف إلى تطبيق المنهج العلمي؛ من أجل وصف ظاهرة أو سلوك أو مشكلة اجتماعية، وتقييمها ومقارنتها". ولا يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة فقط، وإنما يتعدَّاه إلى التفسير والتحليل للوصول إلى حقائق عن الظُّروف القائمة، من أجل تطويرها وتحسينها. بالإضافة إلى معالجتة الإحصائية لمتغيِّرات الدِّراسة وارتباطاتها، وفقاً لتساؤلات وفرضيات تطرحها. وأيضًا بيان نتائج الدِّراسة وتوصياتها.

3- حدود أو مجالات الدِّراسة:

تتجسَّد حدود أو محالات الدِّراسة في ما يلي:

أ- **الحدود المكانية:** تم إجراء الدراسة على أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت.

ب- **الحدود الزمنيَّة:** تمُّ إجراء هذه الدراسة خلال العام الدِّراسي 2023/2022.

ت- الحدود البشرية: عينة عمدية من العاملين بالأكاديمية.

مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بأكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية في الكويت. وتمثلت عينة الدراسة (من نوع العينة العمدية) في العاملين في الأكاديمية من الحاصلين على شهادة جامعية متمثلة في (الدكتوراه، الماجستير، البكالوريوس)، بلغ عددهم (115). وتم توزيع الاستبانة عليهم جميعاً ، بيدَ أنَّ (15) منهم لم يتجاوب مع الدراسة ، ما جعل عدد الاستبانات القابلة لإجراءات التحليل الإحصائي تنحصر في (100) استبانة فقط، بهذا تبلغ نسبة الاستبانات المستردَّة والقابلة للتحليل الإحصائي (86.95%).

أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أداة (الاستبانة) في جمع البيانات. ولقد تمّ الاعتماد في تطويرها على البحوث والدراسات السابقة منها: دراسة (الجبوري، 2019)، ودراسة (Exum,..et..al, 2014)، ودراسة (خالد، 2019) . وتمَّت مراعاة عدة اعتبارات في بناء أو تصميم الاستبانة منها: أهدف الدراسة ، تساؤلاتها ، فرضي الدراسة ، أبعاد الأمن المستدام ومتطلباته ، والدقة ، والوضوح ، ...

هذا وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة بعد التمحيص والتَّطوير؛(27) فقرة. وقد صُمِّمت الاستبانة بناءً على نموذج ليكرت (ScaleLikert) الخماسي، وذلك حرصًا منَّا على تحقيق أهداف الدراسة وأغراضها. وهي تتألَّف من جزأين؛ اشتمل الجزء الأول على البيانات الأولية ، واشتمل الجزء الثاني على فقرات شارحةٍ لموضوع الدِّراسة.

صدق الأداة:

تمَّ عرض الاستبانة على عدد 8 من المحكّمين في جامعة الكويت وأكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت للتَّأكد من صدق الأداة. وتم الحصول علي بعض الملاحظات ، وتم مراعاتها وتنفيذها حتي تصبح الاستبانة أفضل وتحقق الأهداف منها.

ثبات الأداة:

كذلك تمّ حساب ثبات الاستبانة من خلال تطبيق معادلة كرونباخ–ألفا، من خلال التعرف على الاتساق الداخلي، إذ بلغ (0.86)، واعتبرت ملائمة لأجل خدمة أهداف الدراسة(Miller, 2017).

المعيار الإحصائي:

تمّ الاعتماد على مقياس "ليكرت" الخماسيّ، من خلال التدرج (بدرجة كبيرة جداً، بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة، بدرجة قليلة، بدرجة قليلة جداً)، وتمثلها الأرقام (5–4–3–2–1)، وبناءً على هذه الأرقام، تمَّ احتساب المتوسِّط الحسابي للاستجابات بدافع الحكم على درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبانة، كما وتمَّ تحديد ثلاثة مستويات هي (منخفض، متوسط، مرتفع)، بناءً على المعادلة التالية:

طول الفئة = (الحد الأعلى للبديل– الحد الأدنى للبديل) ÷ عدد المستويات.

(5–1) ÷ 3 =1.33

وبالتَّالي: المنخفض: من (1) أقل من (2.33)، المتوسط: من (2.33) أقل من (3.66).

المرتفع: من (3.66) إلى (5).

جمع البيانات:

تم جمع البيانات من عينة الدراسة خلال العام الدراسي 2022–2023 بواسطة الاستبانة حيث تم توزيعها وجمعها باليد بواسطة الباحث في أماكن عمل العاملين بالأكاديمية.

تفريغ وجدولة البيانات:

تمَّ تفريغ إجابات عيِّنة الدِّراسة على جهاز الحاسوب، وجدولة وتحليل البيانات باستخدام نظام التحليل الإحصائي (SPSS) (الإصدار العشرون).

نتائج الدِّراسة ومناقشتها:

أولاً: النوع / الجنس

جدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مُتغيِّر النوع أو الجنس

النوع / الجنس	التَّكرار	النِّسبة المئوية
ذكور	97	% 97.00
إناث	3	%3.00
المجموع	**100**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (1) بأنَّ عدد الذكور أعلى من الإناث، إذ بلغ عددهم (97)، بنسبة بلغت (97.0%)، بينما بلغت نسبة الإناث (3.00%). ويمكن إرجاع سبب تفوُّق نسبة الذكور على الإناث، إلى قدرة الرجل على تحمل ضغط العمل أكثر من نظرائهم الإناث، هذا ويبين الشكل رقم (2) ذلك.

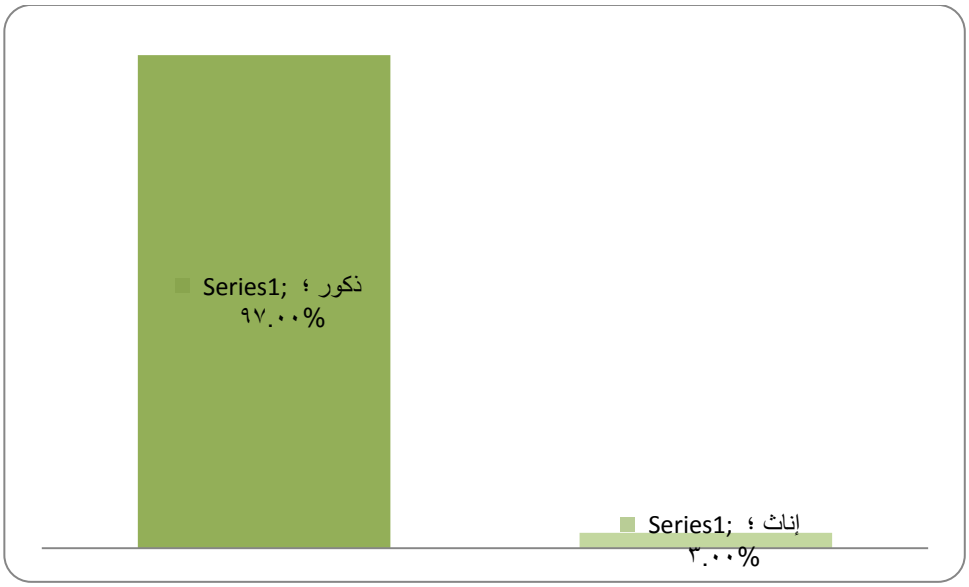

شكل رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مُتغيِّر النوع أو الجنس

ثانياً: المؤهّل العلمي

جدول رقم (2)

توزيع أفراد عيّنة الدِّراسة حسب متغيِّر المؤهِّل العلميّ

المؤهّل العلمي	التّكرار	النّسبة المئوية
بكالوريوس	4	%4.00
ماجستير	10	%10.00
دكتوراه	86	%86.00
المجموع	**182**	**%100**

تُظهر بيانات الجدول (2) أنَّ النِّسبة الأعلى تعود إلى حَمَلَة الدكتوراه ، إذ بلغت (86.0%)، يليها الحاصلين على درجة الماجستير بنسبة بلغت (10.0%)، ومن ثمّ الحاصلين على الشَّهادة الجامعيَّة الأولى (البكالوريوس)، إذ بلغت نسبتهم (4.00%)، وبهذا فإنَّ أغلبية الكادر التدريسي بأكاديمية سعد للعلوم الأمنية هي من فئة حملة الدكتوراه ، هذا ويبين الشكل رقم (2) ذلك.

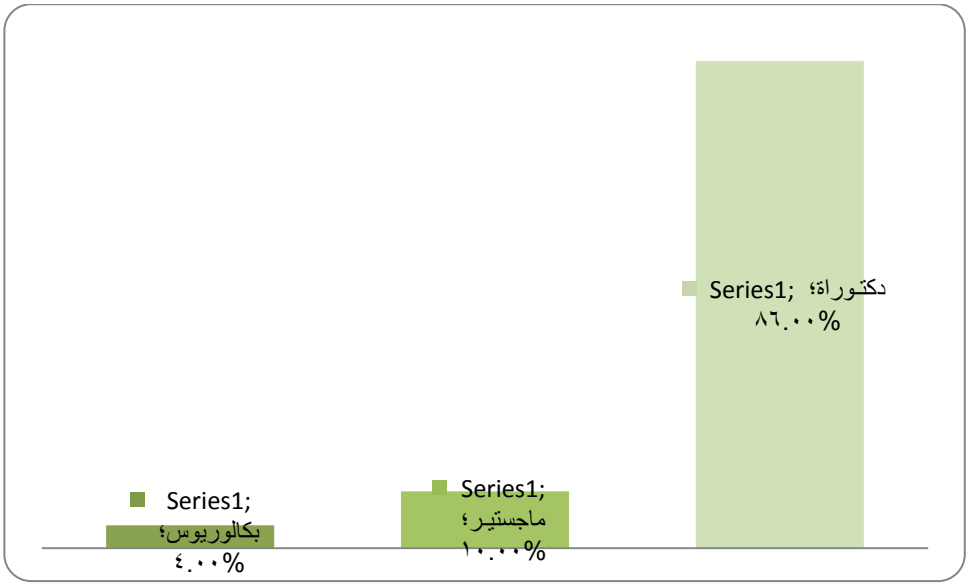

شكل رقم (2)

توزيع أفراد عيّنة الدِّراسة حسب متغيِّر المؤهِّل العلميّ

ثالثا: النتائج المرتبطة بالسؤال الثاني

نَصَّ هذا السؤال على: "ما مستوى الأمن ومتطلبات مقتضيات الأمن المستدام من وجهة نظّر العاملين في أكاديمية سعدّ الكويتية للعلوم الأمنية؟".

للإجابة عن هذا السؤال تمَّ إيجاد كُلٍّ من الوسط الحسابيّ والانحراف المعياريّ والترتيب، الخّاصة بتفاعل أفراد عيِّنة الدِّراسة مع الفقرات المرتبطة بمجالات الدراسة الستة. والجدول رقم (3) يوضِّح هذه النتائج.

جدول رقم (3)

الوسط الحسابيّ والانحراف المعياريّ والترتيب الخاصُّ بإجابات أفراد العيِّنة المتعلقة "بالسؤال الأوَّل"

الفقرة	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التَّرتيب	درجة الموافقة
1	الأمن المجتمعي	3.23	1.20	2	متوسِّطة
2	الأمن الإنساني	2.52	1.03	6	متوسِّطة
3	الأمن البيئي	2.71	1.33	5	متوسِّطة
4	الأمن الاقتصادي	2.98	1.16	4	متوسِّطة
5	الأمن الإداري	3.19	1.11	3	متوسِّطة
6	الأمن الصحي	3.51	1.205	1	متوسِّطة
المجال الكلي		**3.02**	**1.172**		**متوسِّطة**

يُلاحظ بأنَّ المستوى من وجهة نظر العاملين في أكاديمية سعدّ الكويتية للعلوم الأمنية كانت متوسِّطة، إذْ بلغ المتوسِّط الحسابي (3.02)، بانحراف معياري مقداره (1.172)، لذا يجب وضع سياسات واستراتيجيات لتحسين مقتضيات ومتطلبات الأمن المستدام، كما يجب أيضا تخصيص ميزانيات ماليَّة لأجل ذلك. كما وأنَّ المتوسِّط الحسابي لِ " الأمن الصحي" أكبر مقارنةً مع مجالات المجال الأخرى، إذ بلغ المتوسِّط الحسابي (3.51)، والانحراف المعياري(1.205)، يليها الأمن المجتمعي بمتوسِّط حسابي مقداره (3.23)، بانحراف معياري مقداره (1.20)، تليها (الأمن الإداري) بمتوسِّط حسابي مقداره (3.19)، وبانحراف معياري مقداره (1.11)، تليها " الأمن الاقتصادي" بمتوسِّط حسابيّ مقداره (2.98)، وانحراف معياري (1.16). ومن ثمّ الأمن البيئي بمتوسط حسابي بلغ (2.71)، وانحراف معياري مقداره(1.33)، ومن ثمّ (الأمن الإنساني)، بمتوسط حسابي

مقداره(2.52)، بانحراف معياري مقداره(1.03)، وهذه النتيجة تتطابق مع مُخرجات دراسة (خالد، 2019)، إذ بيّنت هذه الأخيرة، أنَّ مستوى الأمن كان متوسطٌ.

رابعا: النتائج المرتبطة بالسؤال الثالث

نَصَّ هذا السؤال على: " ما هي أنماط ومقتضيات الأمن المستدام من وجهة نظر العاملين في أكاديمية سعدّ الكويتية للعلوم الأمنية؟".

وتتمثل في مقتضيات ومتطلبات الأمن المستدام والمتمثلة في (الأمن المجتمعي والإنساني والبيئي والصحي والإداري والاقتصادي)، وهذا ما اتفق عليه أكثر من دراسة من بينها دراسة (الجبوري، 2019)، ودراسة (Exum,..et..al, 2014)، ودراسة (خالد، 2019)، ويمكن عرض هذه الأنماط وفقراتها، وفقاً للعرض الآتي:

المجال الأوَّل: الأمن المجتمعي:

يُظهر الجدول رقم (4) المتوسِّط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

جدول رقم (4)

المتوسِّط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة الخاصَّة ب" الأمن المجتمعي"

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(التَّرتيب)	درجة الموافقة
1-	يشجع الأمن على تحقيق الاستقرار الأسري والمجتمعي	3.71	1.07	1	مرتفعة
2-	يسهم الأمن في الحدّ من الجرائم المرتبطة بالمخدرات	3.08	1.27	4	متوسِّطة
3-	يساعد الأمن على تشجيع ضحايا الإدمان لتلقي العلاج	3.07	1.20	5	متوسِّطة
4-	يسهم الأمن في التخفيف من الجرائم المجتمعية	3.18	1.24	2	متوسِّطة
5-	ينظم الأمن محاضرات توعوية للحدّ من الجرائم المجتمعية	3.11	1.22	3	متوسِّطة
	المجال الكليّ	3.23	1.20		**متوسِّطة**

يلاحظ من إجابات أفراد عينة الدراسة في الجدول أعلاه عن العبارات المتعلّقة بالأمن المجتمعي؛ أن جميع هذه الفقرات كانت متوسطة؛ تراوحت ما بين (3.71- 3.07)، كما ويُظهر الجدول (4) بأنَّ المتوسِّط العام لإجابات أفراد العيِّنة حول هذا المجال، قد بلغ (3.23)، "بدرجة متوسطة"، وأنَّ متوسِّط الانحراف المعياري بلغ (1.20)، وقد حصلت الفقرة (1) على أعلى متوسِّط حسابي (3.71) بانحراف معياري مقداره (1.07) (بدرجة

مرتفعة) والتي نصّها " يشجع الأمن على تحقيق الاستقرار الأسري والمجتمعي"، مما يشير إلى دور الأمن بتحقيق الاستقرار المجتمعي والأسري، تلاه المتوسِّط الحسابي المتعلق بالفقرة (4) والتي نصّها "يسهم الأمن في التخفيف من الجرائم المجتمعية"؛ والذي بلغ (3.18) بانحراف معياري مقداره (1.24).

وفيما يتعلق بالفقرة (3) والتي نصّها " يساعد الأمن على تشجيع ضحايا الإدمان لتلقي العلاج"، كان متوسطها الحسابي أقلَّ من غيره في باقي العبارات، حيث بلغ (3.07) بانحراف معياري مقداره (1.20) (بدرجة متوسطة). وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّه يدُلُّ على أنَّ دور الأمن بتشجيع الضحايا لأجل تلقي العلاجي؛ إلا أنهُ دون المستوى المطلوب؛ لذا يجب تحسين ذلك؛ من خلال زيادة تشجيع المدمين على تلقي العلاج المناسب بشكل سريّ.

المجال الثاني: الأمن الإنساني:

يبيِّن الجدول رقم (5) المتوسِّط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

جدول رقم (5)

المتوسِّط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لإجابات أفراد العينة الخاصَّة ب" بالأمن الإنساني "

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقة
6-	يسهم الأمن في الحدّ من الجرائم ضد المرأة	2.78	1.18	1	متوسِّطة
7-	يساهم الأمن في مواجهة الإساءة معاملة الأطفال	2.74	1.14	2	متوسِّطة
8-	يساهم الأمن مواجهة الجرائم ضد النفس (الإنتحار والاتجار بالبشر)	2.41	0.94	3	متوسِّطة
9-	يساهم الأمن في التصدي للنعرات الطائفية (التوتر العرقي)	2.37	0.92	4	متوسِّطة
10-	ينظم الأمن محاضرات توعوية مرتبطة بالحدّ من الجرائم ضد الإنسانية	2.33	0.97	5	متوسِّطة
	المجال الكليّ	**2.52**	**1.03**		**متوسِّطة**

تراوح المتوسِّط الحسابيّ لإجابات أفراد العيِّنة على العبارات المتعلِّقة بالأمن الإنساني ما بين (2.78-2.33) ويُظهر الجدول (5) بأنَّ المتوسِّط العام لإجابات أفراد العيِّنة حول هذا المجال، قد بلغ (2.52)، "بدرجة متوسطة" وأنَّ متوسِّط الانحراف المعياري قد بلغ (1.03)، وأنَّ الفقرة (6) قد حصلت على أعلى متوسِّط حسابي

(2.78) وبانحراف معياري مقداره (1.18) (بدرجة متوسطة)، والتي نصّها " يسهم الأمن في الحدّ من الجرائم ضد المرأة"، مما يعكس القناعة المترسخة بأن الأمن يعمل بشكل أساسي على الحدّ من الجرائم بشكل عام؛ وتحديداً ضد المرأة، تلاه المتوسِّط الحسابي المتعلق بالفقرة (7) والتي نصّها " يساهم الأمن في مواجهة الإساءة معاملة الأطفال"، والذي بلغ (2.74) بانحراف معياري مقداره (1.14).

في حين كان أقل المتوسطات الحسابية للفقرة (10) والتي نصّها " ينظم الأمن محاضرات توعوية مرتبطة بالحدّ من الجرائم ضد الإنسانية"؛ كان متوسِّطها الحسابي أقلَّ من غيرها، حيث بلغ (2.33) بانحراف معياري مقداره (0.97) (بدرجة متوسطة). وهذا يدلُّ على أنَّ المحاضرات التي يتمّ تنظيمها أقلُّ مما ينبغي؛ لذا يجب زيادة الاهتمام بذلك لما لهُ من أثر بالحدّ من الجرائم.

المجال الثالث: الأمن البيئي:

يُمثل الجدول رقم (6) المتوسِّط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

جدول رقم (6)

المتوسِّط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد العينة الخاصَّة ب (الأمن البيئي)

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقة
11-	يسهمّ الأمن في الحد من الجرائم المرتبطة بالبيئة	2.75	1.23	3	متوسِّطة
12-	يساعد الأمن بالحدّ من التوث البيئ من خلال القوانين المرتبطة بتلوث المركبات والمصانع	2.80	1.29	1	متوسِّطة
13-	يساعد الأمن بالحدّ من الأضرار الناتجة من الكوارث البيئية	2.79	1.03	2	متوسِّطة
14-	يحافظ الأمن على مصادر الطبيعية والبيئية	2.66	1.55	4	متوسِّطة
15-	ينظم الأمن محاضرات توعوية للحدّ من مصادر التلوث البيئ	2.55	1.57	5	متوسِّطة
المجال الكلي		**2.71**	**1.33**		**متوسِّطة**

اختلفت المتوسِّطات الحسابيّة فيما يتعلق بإجابات أفراد العيِّنة عن العبارات المتعلقة بالأمن البيئي ما بين (2.80-2.55)؛ ويُظهر الجدول (6) أنَّ المتوسط العام لإجابات أفراد العيِّنة فيما يتعلق بهذا المجال بلغ (2.71)، "بدرجة متوسطة"، وأنَّ الانحراف المعياري العام بلغ (1.33)، وأنَّ الفقرة (12) حصلت على أعلى متوسِّط

حسابي (2.80) وبانحراف معياري مقداره (1.29) (بدرجة متوسطة) والتي نصّها " يساعد الأمن بالحدّ من التوث البيئ من خلال القوانين المرتبطة بتلوث المركبات والمصانع"، مما يشير إلى سعي الحثيث لأجل توفير بيئة متوازنة ومميزة خالية من التلوث، تلاه المتوسِّط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (13) والتي نصّها "يُساعد الأمن بالحدّ من الأضرار الناتجة من الكوارث البيئية"، والذي بلغ (2.79) بانحراف معياري مقداره (1.03).

في حين كانت أقل المتوسطات للفقرة رقم (15) والتي نصّها " ينظم الأمن محاضرات توعوية للحدّ من مصادر التلوث البيئ" كان متوسِّطها الحسابي أقلَّ المتوسِّطات حيث بلغ (2.55) بانحراف معياري مقداره (1.57) (بدرجة متوسطة). وهذا يدلُّ على أنَّه يتمّ تنظيم محاضرات توعوية لأجل الحدّ من مصادر التلوث البيئي، إلا أنَّهُ ليس بالمستوى المَرْجُو؛ لذا يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار عند وضع استراتيجيات تطويرية جديدة مرتبطة بتنظيم المحاضرات التوعوية.

المجال الرابع: الأمن الاقتصادي:

يبين الجدول رقم (7) المتوسِّط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

جدول رقم (7)

المتوسِّط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد العيِّنة الخاصَّة (بالأمن الاقتصادي)

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(التَّرتيب)	درجة الموافقة
16-	يسهم الأمن في معالجة القضايا المرتبطة بالبطالة.	3.91	1.07	1	مرتفعة
17-	يساهد الأمن بالحدّ من الجرائم المرتبطة بالسرقة والاحتيال في القطاع التجاري.	2.60	1.15	4	متوسِّطة
18-	يسهم الأمن في الحدّ من الجرائم الاقتصادية.	2.68	1.21	3	متوسِّطة
19-	ينظم الأمن محاضرات إرشادية للحدّ من الجرائم الاقتصادية.	2.73	1.22	2	متوسِّطة
	المجال الكليّ	**2.98**	**1.16**		**متوسِّطة**

يُظهر الجدول رقم (7) بأنَّ المتوسِّط الحسابيّ لإجابات أفراد العيِّنة على العبارات المتعلقة بالأمن الاقتصادي كان متراوحًا ما بين (3.91-2.60)، كما ويبيِّن الجدول (7) بأنَّ المتوسِّط العام لإجابات أفراد العيِّنة فيما يتعلَّق

بهذا المجال بلغ (2.98)، "بدرجة متوسِّطة" وبلغ الانحراف المعياري العام (1.16)، وأنَّ الفقرة (16) قد تحصَّلت على أعلى متوسِّط حسابي (3.91) وبانحراف معياري مقداره (1.07)، (بدرجة مرتفعة) والتي نصّها " يسهم الأمن في معالجة القضايا المرتبطة بالبطالة"، مما يعكس القناعة المترسخة بدور الأمن في الحدّ من المشكلات الاجتماعية وتحديدًا مشكلة البطالة، تلاه المتوسِّط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (19) والتي نصّها " ينظم الأمن محاضرات إرشادية للحدّ من الجرائم الاقتصادية "، والذي بلغ (3.73) بانحراف معياري مقداره (1.22).

وأما فيما يتعلق بالفقرة رقم (17) والتي نصّها " يساهد الأمن بالحدّ من الجرائم المرتبطة بالسرقة والاحتيال في القطاع التجاري"، كان متوسِّطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (2.60) بانحراف معياري مقداره (1.15) (بدرجة متوسطة)، وهذا يدلُّ على دور الأمنّ في الحدّ من الجرائم المرتبطة بالسرقة والاحتيال، غير أنَّ ذلك يبقى دون المستوى المطلوب؛ لذا يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار عندّ وضع استراتيجيات مرتبطة بالحدّ من جرائم السرقة والاحتيال.

المجال الخامس: الأمن الإداري

يمثل الجدول رقم (8) المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

جدول رقم (8)

المتوسِّط الحسابي والانحرافات المعياريَّة

ودرجة موافقة أفراد العينة الخاصَّة ب(الأمن الإداري)

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(التَّرتيب)	درجة الموافقة
20-	يسهم الأمن بكشف الجرائم المرتبطة بالفساد الإداري.	3.04	1.06	3	متوسِّطة
21-	يساعد الأمن على تعزيز القيم المرتبطة بالنزاهة.	3.25	1.04	2	متوسِّطة
22-	يشجع الأمن على تعزيز مبادئ الشفافية.	3.30	1.23	1	متوسِّطة
	المجال الكلي	**3.19**	**1.11**		متوسِّطة

تباين المتوسِّط الحسابيّ لإجابات أفراد العيِّنة عن العبارات المتعلّقة بالأمن الإداري ما بين (3.30-3.14)، ويتراءى لنا من الجدول (8) أنَّ المتوسِّط العام لإجابات أفراد العينة حول الأمن الإداري بلغ (3.23)،

"بدرجة متوسطة" وأنَّ متوسط الانحراف المعياري قد بلغ (1.11)، وأنَّ الفقرة (22) حصلت على أعلى متوسِّط حسابي، إذ بلغ متوسِّطها (3.30) وبانحراف معياري مقداره (1.23) (بدرجة متوسِّطة) والتي نصُّها " يشجع الأمن على تعزيز مبادئ الشفافية"، وهو ما يدلُّ على حرص الشديد على تحسين وتعزيز مبادئ الشفافية، تلاه المتوسِّط الحسابي المتعلّق بالفقرة رقم (21) والتي نصُّها " يساعد الأمن على تعزيز القيم المرتبطة بالنزاهة"، والذي بلغ (3.25) بانحراف معياري مقداره (1.04)، وهذا يدل أيضاً على دور الأساسي للأمن بتعزيز القيم المرتبطة بالنزاهة.

وفيما يتعلق بالفقرة رقم (20) والتي نصُّها " يسهم الأمن بكشف الجرائم المرتبطة بالفساد الإداري"، كان متوسِّطها الحسابي أقل المتوسطات حيث بلغ (3.14) بانحراف معياري مقداره (1.06) (بدرجة متوسطة)، وهو ما يُلزم القائمين على الأمن بضرورة التفكير خارج الصندوق(خارج إطار العمل)، بُغيَة الوصول إلى سياسات إرشادية فريدة وخارجة عن المألوف مرتبطة بالكشف عن الفساد الإداري.

المجال السادس: الأمن الصحي

يُمثل الجدول رقم (9) المتوسِّط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الموافقة لكل فقرة من فقرات هذا المجال.

جدول رقم (9)

المتوسِّط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة موافقة أفراد العينة الخاصَّة ب (الأمن الصحي)

الفقرة	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	(الترتيب)	درجة الموافقة
23-	يساعد الأمن على توفير العلاج للكثيرين في أوقات الكوارث الصحية.	3.98	1.090	1	مرتفعة
24-	يسهل الأمن الحركة إلى المستشفيات للحالات الطارئة.	3.32	1.261	3	متوسِّطة
25-	يساعد الأمن في الحدّ من الاكتظاظ أثناء جائحة كورونا.	3.15	1.228	5	متوسِّطة
26-	ساهم الأمن في تطبيق الاحتياطات الصحية مثل الكمامة وغيرها أثناء الجائحة.	3.26	1.260	4	متوسِّطة
27-	ينظم الأمن محاضرات إرشادية لتعزيز الصحة المجتمعية.	3.86	1.190	2	مرتفعة
	المجال الكلي	**3.51**	**1.205**		**متوسِّطة**

المتوسِّطات الحسابيّة مختلفة فيما يتعلق بإجابات أفراد العيِّنة عن العبارات المتعلقة بالمجال ا لصحي ما بين (2.80–2.75) ويُظهر الجدول (9) أنَّ المتوسط العام لإجابات أفراد العيِّنة فيما يتعلق بهذا المجال بلغ (3.51)، "بدرجة متوسطة"، وأنَّ الانحراف المعياري العام بلغ (1.205)، وأنَّ الفقرة (23) حصلت على أعلى متوسِّط حسابي (3.98) وبانحراف معياري مقداره (1.090) (بدرجة متوسطة) والتي نصّها " يساعد الأمن على توفير العلاج للكثيرين في أوقات الكوارث الصحية"، مما يشير إلى دور الأمن بتوفير العلاج للمتضررين، تلاه المتوسِّط الحسابي المتعلق بالفقرة رقم (27) والتي نصّها " ينظم الأمن محاضرات إرشادية لتعزيز الصحة المجتمعية"، والذي بلغ (3.86) بانحراف معياري مقداره (1.190).

في حين كانت أقل المتوسطات للفقرة رقم (25) والتي نصّها " يساعد الأمن في الحدّ من الاكتظاظ أثناء جائحة كورونا" كان متوسِّطها الحسابي أقلَّ المتوسِّطات حيث بلغ (3.15) بانحراف معياري مقداره (1.228) (بدرجة متوسطة)، وهذا يدلُّ على أنَّ الأمنّ في الحدّ من الاكتظاظ أثناء جائحة كورونا، إلا أنَّهُ ليس بالمستوى المَرْجُو؛ لذا يجب أخذ ذلك بعين الاعتبار عند وضع استراتيجيات جديدة تسهم بالحدّ من ذلك.

خامسا: النَّتائج المرتبطة بفرضي الدراسة

نصَّ الفرض الأول على ما يلي: " توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمقتضيات الأمن المستدام، راجعةٍ لمتغيِّر النوع أو الجنس، وفقاً لاستجابات العاملين في أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية "

تمَّ استخدم اختبار(t) للعينات المستقلة وسيلةً للتحقق من صدق أو عدم صدق الفرض الأول ، ويوضِّح الجدول رقم (10) ذلك.

جدول رقم (10)

نتائج اختبار (Independent Samples T-Test) لفحص دلالة الفروق فيما يخصُّ متغيِّر الجندر

النوع / المجال	ذكور(ن = 97)		إناث (ن =3)		قيمة t	مستوى الدَّلالة
	المتوسِّط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسِّط الحسابي	الانحراف المعياري		
المجال الأول: الأمن المجتمعي	3.66	1.04	3.26	0.72	0.52	0.47
المجال الثاني: الأمن الإنساني	3.33	1.25	2.93	1.16	0.44	0.84

المجال الثالث: الأمن البيئي	3.16	0.57	2.62	0.98	0.91	0.34
المجال الرابع: الأمن الإداري	2.91	1.70	2.74	0.87	1.10	0.53
المجال الخامس: الأمن الاقتصادي	2.75	1.56	2.78	0.91	1.85	0.18
المجال السادس: الأمن الصحي	2.76	1.58	2.33	0.88	1.63	0.59

يُظهر الجدول رقم (10) أنَّ قِيمة (مستوى الدلالة) أكبر من (0.05)، وإذا ما اعتمدنا على قاعدة القرار التي تشترط مستوى دلالة أكبر من (0.05) لإثبات عدم وجود فروقات بين العاملين في أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية، فإنه يتَّضح لدينا عدمّ وجود فروق ذات دلالة إحصائيّة لقيمة (t) عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين اتجاهات الذكور والإناث عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$)، إذ أنَّ مستويات المجال متشابهة بين الجنسين إلى حدٍ بعيد، ويعود ذلك إلى إقبال المرأة على العمل في كافة القطاعات حيث انخرطت المرأة في الحياة العامة وأصبحت تنافس الرجل بجميع المجالات بالرغم من طبيعة العمل، وهذه النتيجة تتطابق مع ما توصلت إليه دراسة (Exum,..et..al, 2014)، إذ بينت بعدم وجود فروق فيما يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية والتي من أبرزها متغير الجندر، كما وتتشابه مع دراسة (Hovell... et..al,2006) إذ بينت بعدم وجود فروق فيما يتعلق بمتغير النوع أو الجنس.

وبالتالي يمكن القول بعدم صدق الفرض الأول للدراسة.

نصَّ الفرض الثاني على ما يلي: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمقتضيات الأمن المستدام، راجعةٍ لمتغيِّر المؤهل العلمي، وفقاً لاستجابات العاملين في أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية "

لاختبار صدق أو عدم صدق الفرض الثاني للدراسة تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA)، والجدول رقم (11) يبين ذلك.

جدول رقم (11)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق الخاصَّة ب(المؤهل العلمي)

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربَّعات	درجات الحرية	متوسِّط المربعات	قيمة F	الدَّلالة
المجال الأول: الأمن المجتمعي	بين المجموعات	0.462	2	.231	0.402	0.672
	داخل المجموعات	21.274	174	.575		
	المجموع	21.736	176			
المجال الثاني:الأمن الإنساني	بين المجموعات	.996	2	.498	0.357	0.702
	داخل المجموعات	51.572	174	1.394		
	المجموع	52.569	176			
المجال الثالث:الأمن البيئي	بين المجموعات	.193	2	.096	0.099	0.906
	داخل المجموعات	35.981	174	.972		
	المجموع	36.173	176			
المجال الرابع:الأمن الإداري	بين المجموعات	1.431	2	.715	0.824	0.447
	داخل المجموعات	32.130	174	.868		
	المجموع	33.561	176			
المجال الخامس:الأمن الاقتصادي	بين المجموعات	1.848	2	.924	1.030	0.367
	داخل المجموعات	33.176	174	.897		
	المجموع	35.023	176			
المجال السادس:الأمن الصحي	بين المجموعات	1.811	2	.963	1.043	0.311
	داخل المجموعات	33.133	174	.666		
	المجموع	34.944	176			

يشير الجدول رقم (11) إلى أنَّ قيمة (مستوى الدلالة) أكبر من (0.05)، وبما أن قاعدة القرار تُظهر بأنَّه في حال كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، فإنَّه لا توجد فروقات بين العاملين في أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية، وبهذا يتبيَّن لنا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيَّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، ومردّ ذلك أنَّ أغلبيَّة عيِّنة الدِّراسة متحصِّلون على درجة البكالوريوس، وبهذا فَهُم يمتازون بمستويات متقاربة ولا يوجد فروق كبيرة في المستويات التَّعليمية ومستويات التَّطبيق كذلك، وهذه النتيجة تتطابق مع ما توصلت إليه دراسة (Exum,..et..al, 2014)، إذ بينت بعدم وجود فروق فيما يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية والتي من أبرزها متغير المؤهل العلمي، كما وتختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Hovell... et..al,2006)؛ إذ بينت بوجود فروق فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي.

في ضوء ما سبق يمكن القول بعدم صدق الفرض الثاني للدراسة.

أهم نتائج الدراسة:

1- توجد علاقة وثيقة بين الأمن المستدام والتنمية المستدامة فلا يستقيم أحدهم دون الآخر ، فلا يمكن تحقيق أمن مستدام بدون تنمية ومستدامة والعكس صحيح.

2- من متطلبات تحقيق الأمن المستدام وجود تعاون وشراكة ناجحة بين مؤسسات الحكومة وتنظيمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الأهلية أو التطوعية والقطاع الخاص في تحقيق الأمن في المجتمع.

3- الأغلبية العظمي من عينة الدراسة كانت من الذكور بنسبة 97 %.

4- أغلبية عينة الدراسة من حملة شهادة الدكتوراه بنسبة 86 %.

5- مستوى الأمن ومتطلبات مقتضيات الأمن المستدام من وجهة نظّر العاملين في أكاديمية سعدّ العبد الله للعلوم الأمنية متوسطاً. وكانت الأنماط كالتالي: الأمن المجتمعي والإنساني والبيئي والصحي والإداري والاقتصادي.

6- عدم صدق الفرض الأول والثاني للدراسة ، أي أنه لا توجد اختلافات فيما يتعلق بمتغير النوع أو الجنس والمؤهل العلمي لدي العاملين في الأكاديمية فيما يتعلق بمقتضيات الأمن المستدام.

توصيات الدراسة:

توصي الدِّراسة في ضوء النتائج السَّابقة، بالآتي:

1- ضرورة وضع سياسات واستراتيجيات لأجل تحسين وتطوير مستوى الأنماط الأمنية والمتمثلة في (الأمن المجتمعي والإنساني والبيئي والصحي والإداري والاقتصادي) وذلك من خلال حثّ القائمين ومتخذي القرار لأجل تحسين ذلك.

2- إشراك العاملين في أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية بالكويت بدورات تدريبية عن موضوع الأمن المستدام.

3- تعميم نتائج هذه الدراسة على أكاديمية سعد للعلوم الأمنية تحديداً للقطاعات المهتمة.

4- تضمين المناهج التعليمية لطلاب الشرطة موضوع الأمن المستدام وعلاقته بالتنمية المستدامة.

5- ضرورة قيام أجهزة الشرطة باستقطاب واختيار وتعيين ذوي الخبرات والكفاءات المرتفعة من أجل تحسين أنماط ومقتضيات الأمن المستدام.

6- زيادة الأبحاث المرتبطة بموضوع الدراسة الحالية ، علي أن يتم أخذ عينات مختلفة وليكن من: ضباط الشرطة وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجمهور ...

Abstract

The Level of Security & the Requirements of Sustainable Security in the Kuwaiti society according to the Viewpoint of the Employees of the Saad Al-Abdullah Academy for Security Sciences and its Relationship to some Variables

By Khaled Mikhlif Al-Janafawi

This study aimed to identify the level of security and the requirements of sustainable security in the Kuwaiti society from the view point of employees at the Saad Al-Abdullah Academy for Security Sciences.

The required data were collected by the researcher from a non-random sample of 100 individuals from the employees of this academy by means of a questionnaire that was distributed to them and collected from them by hand. The study was of the type of descriptive analytical studies, and it followed the method of social survey.

The study concluded that the level of security and the requirements of sustainable security were medium. The study recommended that the employees of the Saad Al-Abdullah Academy for Security Sciences be involved in training courses related to the subject of sustainable security (in terms of definition, objectives, importance, indicators, and how to achieve...). The study also recommended increasing scientific research and studies related to the subject of sustainable security, as it was found that research and studies in this field are scarce.

key words:

Security, sustainable development, sustainable security.

مراجع الدراسة

أولا: المراجع العربية:

1-أبو النصر ، مدحت محمد . (2017) . **مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية** . المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، مصر.

2-أبو النصر ، مدحت محمد ومحمد مدحت ، ياسمين . (2020) . **التنمية المستدامة من منظور تكاملي** . المجموعة العربية للتدريب والتوزيع ، القاهرة ، مصر.

3-أبو النصر ، مدحت محمد . (2022) . **الدفاع الاجتماعي والأمن الاجتماعي** . كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، مصر.

4-أبو عامود، محمد سعد (2012). **الأمن والتنمية: أمن التنمية وتنمية الأمن.** مركز الإعلام الأمني. www.policemc.gov.bh/reports

5-آل علي، مريم . (2012) . " الأمن ودوره في حفظ ورعاية حقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة " ، **مجلة الفكر الشرطي**، 15 (20): 1- 26.

6-أمين، رضا عبدالواجد . (2008). **دور وسائل الإعلام في تحقيق التنمية المستدامة في العالم الإسلامي. مؤتمر التنمية المستدامة في العالم الإسلامي في مواجهة العولمة.** رابطة الجامعات الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية.

7-الجبوري، علي . (2019) . **التنمية الصحية المستدامة: الاتجاهات والتحديات المستقبلية مدخل اقتصادي بيئي واجتماعي**، الموقع الإلكتروني: https://portal.arid، تاريخ الدخول: 2022/6/25م.

8-الجحني، علي بن فايز. (2000). **الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة.** الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

9-الشطي، الشاذلي بيه (2018) . " التنمية المستدامة والأمن المستدام " ، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات** ، الجزائر ، مجلد 7 ، العدد 2 ، 118-126.

10-الشطي، الشاذلي بيه (2019)، التنمية المستدامة والأمن المستدام، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، العدد 10 ، سبتمبر ، برلين ، ألمانيا ، 114-130.

11-الشقحاء، فهد بن محمد (2004). **الأمن الوطني: تصور شامل.** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض ، السعودية.

12-الشهراني، سعد علي (2003). **اقتصاديات الأمن الوطني: مدخل إلى المفاهيم والموضوعات.** الرياض ، السعودية.

13-القحطاني والعامري وسالم، معدي، عامر، أحمد، (2001). **مناهج البحث في العلوم السلوكية مع تطبيقات علىSPSS** ، الرياض: المطابع الوطنية الحديثة.

14-المجالي، عبد الهادي. (1998). **نحو مؤسسة امن عصرية**، مؤسسة الخدمات العربية. عمان ، الأردن.

15-جعفر ، علي . (2002)، **فلسفة العقاب والتصدي للجريمة** . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر.

16-حريز، محمد الحبيب (2005). **واقع الأمن الفكري.** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض ، السعودية.

17-خالد، روشو، (2019)، دور الأمن البيئي في التأسيس لمقاربة التنمية المستدامة، **مجلة الحقيقة**، 18(3):157-175.

18-خمش، مجد الدين. (2005). **علم الاجتماع: الموضوع والمنهج**، ط3 ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان ، الأردن.

19-رمزي، نبيل. (1999). **النظرية السوسيولوجية المعاصرة: أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة**، دار الفكر الجامعي.الاسكندرية ، مصر.

20-شتا، السيد، (1997). **الشخصية من منظور علم الاجتماع**، مركز الاسكندرية للكتب، الاسكندرية. مصر.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Cody W. Telep, David Weisburd . (2012).” What is Known About the Effectiveness of Police Practices in Reducing Crime and Disorder? “, **SAGE Journal,** 15 (4): 331-357.

2- Exum M. Lyn , Jennifer L. Hartman,Paul C. Friday, Vivian B. Lord (2014) . “ Policing Domestic Violence in the Post-SARP Era The Impact of a Domestic Violence Police Unit “ , **SAGE Journal**,. Vol 60 No.(7), pp 999-1032.

3- Hovell, Melbourne F., Arlene G. Seid, Sandy Liles, (2006) . "Evaluation of a Police and Social Services Domestic Violence Program Empirical Evidence Needed to Inform Public Health Policies " , **SAGE Journal**, 12 (2): 137-159.

4- Liliokanaio, P. (2009). Community Policing, **Police Practice and Research: An International Journal**, 10 (13), 115-131.

5- Miller, D., & Brown, E. (2017). "Artificial Intelligence in Medical Practice: The Question to the Answer? "**,** The **American Journal of Medicine, 131(2):129-133.**

6- Oxford Research Group. (2017). **Sustainability Security**. Retrieved May 04, 2017, http://www.oxfordresearchgroup.org.uk/ssp.

7- Paverd, A, Brasser, F, Holz, T. Steininger, A.,(2019) . Sustainable Security & Safety: Challenges and Opportunities, **International Journal,** 4(7): 1-13.

8- Pearce, David & Atkinson, Gilles. (1998), The concept of sustainable development: An evaluation of its usefulness ten years after, **Swiss journal of economics and statistics,** Vol 146 (3) 251-269.

9- Sekaran, U. & Bougie, R. (2013). **Research Methods For Business:** A Skill –Building Approach, 6th, John Wiley & Sons.

10- Sviderok, K. (2021) . " Sustainable Security: Revolution or Utopia?" , **Research Gate Journal** , 12(12): 369-395.

11- United Nations. (1987). **The concept of sustainable development,** Environment and Development Commission.

12- Winter, Mick (2007) . **Sustainable Living: For Home, Neighborhood and Community** ، Westsong Publishing , NY.